المفسرون

بين الاعتذار عنهم

وضرورة تنقية كتبهم من الإسرائيليات

١٤١٣هـ

إعـداد

الباحث

محمد عبد الله حياني

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بقسم الدراسات الإسلامية، بكلية التربية

جامعة الملك فيصل

الأحساء المملكة العربية السعودية.

الباحث

سليمان بن صالح القرعاوي

أستاذ القرآن وعلومه المساعد

بقسم الدراسات الإسلامية

بكلية التربية جامعة الملك فيصل

الأحساء المملكة العربية السعودية

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، أجمعين، وبعد. فقد كانت القصة، ولم تزل في حياة ابن آدم عبر تاريخه عاملاً هامًّا في توجيهه نحو الصواب، وسببًا في تسليته مما يعانيه من ظروف حياته، حيث يجد فيها السلوان، والمنشط نحو العمل الجاد كلما كسل، أو فتر، وهي: العظة، والعبرة الموقظة لقلبه، وفكره إذا غرق في غفلته عن ربه، وعن واجبه نحوه؛ لذلك لم يغفلها القرآن الكريم، فجعل لها قسطًا وافرًا بين دفتيه، فتحدث فيه عن كثير من الأمم السابقة، وأشهر تلك الأمم: أمة بني إسرائيل، والمعلوم أن أسلوب القرآن الكريم ليس أسلوب المؤرخ المسهب في ذكر الحوادث، وإنما هو رسالة تشريعية هادفة جعلت القصة سبيلاً للوصول إلى الهدف المنشود؛ لذلك اقتصر منها على الشاهد، فربما أسهب فيه، أو أوجز فيها حسب مقتضى الحال.

ولما رأى الصحابة الكرام — رضي الله عنهم – أطراف القصص القرآني تطلعوا إلى معرفة الصورة المتكاملة لذلك القصص الحق، فكانوا يسألون رسول الله ﷺ عنه أحيانًا، ويسألون أهل الكتاب ممن دخلوا في الإسلام، وعندهم علم بكتب الأمم السابقة، أحيانًا أخرى، وذلك بعد أن أذن النبي ﷺ للصحابة — رضي الله عنهم – بالسماع منهم، والحديث عنهم، وكان ذلك بعد زوال المحذور، وهو خوف اختلاط تلك الروايات عن بني إسرائيل بالأحكام الشرعية، حيث قال – عليه الصلاة والسلام–: «حدثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج»، غير أنه نشأ عن ذلك – بعد عهد الصحابة – رضي الله عنهم– توسع في رواية القصة الإسرائيلية، كما انتهز بعض المغرضين الفرصة، فوضعوا روايات باطلة، وحاولوا ترويجها، ولكن سرعان ما نبه عليه سلفنا الصالح – رضي الله عنهم – بكل يقظة، ونباهة، إمَّا تصريحًا، وإمَّا تسجيلاً لها ضمن تفاسيرهم لكتاب الله العزيز على نحو ما انتهجوه آنذاك، وتعارفوا عليه من تسجيلها لأهل زمانهم، كي لا يغتروا بها لو رأوها في كتب أهل الكتاب، أو سمعوها منهم؛ لأن تسجيلها في كتب التفسير من مفسر معروف بعدالته وضبطه، وفضله وحرصه على الإسلام، دليل على أنه إنما سجلها إزاء الرواية الصحيحة؛ ليميزها. وأما المفسر المعروف بالتساهل بالكذب، فإن تسجيله لها دليل على ترويجها، وليس على سبيل التنبيه عليها، بل أصبح لا يتميز

عنده الباطل من الصحيح، وهذا أمر معروف لديهم في تلك العصور، وفي هذا العصر سمع المثقف المعاصر بعض المتخصصين، أو قرأ عنه عبارات عن المفسرين، يفيد ظاهرها الإنكار المطلق عليهم؛ لإدخالهم الإسرائيليات، ومن تلك العبارات: «أن فلانًا من المفسرين حشا تفسيره من الرواية الإسرائيلية» أو «أن المفسر الفلاني شحن تفسيره من الإسرائيلية» أو «أن فلانًا من المفسرين ملأ تفسيره من الإسرائيلية» وإن كان التقييد عند القائل، مراد ضمنًا، أو سبق بيانه له، لكن غير المتخصص عندما سمع، أو قرأ مثل هذه العبارات المطلقة، يشتد نكيره على المفسرين، دون تمييز، ودون أن يعرف السبب، والمنهج المتبع آنذاك، وهذا موقف له سلبياته: حالاً، ومستقبلاً، على تاريخ سلفنا الصالح – رضي الله عنهم – فإنهم كانوا، وما زالوا القدوة الحسنة، لكل من جاء بعدهم، علمًا وعملاً، والحال أنهم قد صنفوا كتبهم لأهل زمانهم، وأهل عصرهم يختلفون اختلافًا كبيرًا عن أهل هذا العصر علمًا، وعملاً.

لذلك أحببنا القيام بكشف النقاب عن حقيقة الأمر في هذا البحث المتواضع؛ كي يطلع المثقف على الأسباب، والمسوغات التي دفعت المفسرين لإدخال تلك الروايات في تفاسيرهم، وبعد ذلك يعذر سلفه الصالح، ويستمر في اقتفاء أثرهم دون شك وارتياب، كما علينا أن نهيئ له التفسير المناسب لظرفه العلمي؛ كي يفهم كلام الله – عز وجل – دون عائق أو تردد.

هذا، وقد اقترحنا أن تكون خطة البحث على النحو التالي:

١– المقدمة.

٢– تعريف الإسرائيليات.

٣– أنواعه، وحكم رواية كل نوع.

٤– كيف تسربت الإسرائيليات الى كتب التفسير.

٥– موقف علماء السلف والفكر المثقف المعاصر من وجود الإسرائيليات في كتب التفسير.

٦– نوع التفسير الذي دخلته الرواية الإسرائيلية.

٧– النسبة المئوية للإسرائيليات الباطلة في كتب التفسير.

٨-من يُعتذر عنه من المفسرين، ومن لا يُعتذر عنه.

٩-ضرورة الاعتذار.

١٠-ما يمكن إن يُعتذر به.

١١-تنبيهات.

١٢-ضرورة تنقية كتب التفسير من الإسرائيليات الباطلة.

١٣-الأسلوب الأمثل في تنقية كتب التفسير من الإسرائيليات الباطلة.

١٤-الخاتمة.

١٥- الفهرس.

وصلى الله وسلم، وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم.

إعـداد

الباحث

محمد عبد الله حياني

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بقسم الدراسات الإسلامية، بكلية التربية

جامعة الملك فيصل

الأحساء المملكة العربية السعودية.

الباحث

سليمان صالح القرعاوي

أستاذ القرآن وعلومه المساعد

بقسم الدراسات الإسلامية

بكلية التربية جامعة الملك فيصل

الأحساء المملكة العربية السعودية

المبحث الأول:

تعريف الإسرائيليات:

الإسرائيليات: جمع إسرائيلية نسبة إلى إسرائيل، وهو لقب ليعقوب – عليه السلام –.

قال الحافظ ابن كثير – رحمه الله –: «إسرائيل هو نبي الله يعقوب – عليه السلام– ثم استدل بما أخرج أبو داود الطيالسي، من حديث ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: حضرت عصابة من اليهود، نبي الله ﷺ، فقال لهم: «هل تعلمون أن إسرائيل يعقوب؟» قالوا: اللهم نعم، فقال النبي ﷺ: «اللهم اشهد».[1] اهـ.

وإنما لقب يعقوب – عليه السلام – بهذا اللقب، فيما رُوي أنه لما هرب من أخيه العيص، كان يسري بالليل، ويكمن في النهار؛ لذلك لُقِّبَ بإسرائيل. [2]

وقيل: «إن إسرائيل: كلمة عبرانية مركبة من: (إسرا) بمعنى: عبد، أو صفوة، ومن (إيل) وهو الله فيكون معنى إسرائيل على ذلك (عبد الله) [3] ويؤيد هذا المعنى، ما حكاه الحافظ ابن كثير، عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: «إن إسرائيل، كقولك: عبد الله». [4]

هذا عن أصل كلمة: (الإسرائيليات)، أما المراد بها عند الإطلاق، فهو: ما نُقل عن بني إسرائيل من أخبار، سواء من كان منهم من عهد سيدنا موسى – عليه السلام – أو من عهد داود – عليه السلام – أو من عهد عيسى – عليه السلام –؛ لأن عيسى – عليه السلام – أُرسل إلى بني إسرائيل، وقد نص القرآن الكريم على ذلك، قال الله تعالى، حاكيًا عن عيسى – عليه السلام –: ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [5]، ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير ١/٨٤.

(٢) انظر: تاريخ الأمم والملوك، لابن جرير الطبري ١/٣١٧، والكامل في التاريخ، لابن الأثير ١/١٢٦، والبداية والنهاية، لابن كثير ١/١٦٧.

(٣) انظر: بني إسرائيل في الكتاب والسنة، للدكتور: محمد سيد طنطاوي ص ١٨.

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم ١/٨٤.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٤٩.

إِلَيْكُمْ﴾ [1]، وبذلك يدخل في الإسرائيليات: كل ما جاء عن كتبهم الماضية من التوراة، والزبور، والإنجيل.

ويؤيد ذلك ما خرَّجه البخاري بإسناده من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «لا تصدقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم، قولوا آمنا بالله، وما أنزل» [2] فقوله – عليه الصلاة والسلام –: «لاتصدقوا أهل الكتاب»، المراد بهم: أهل الكتب السماوية السابقة منذ عهد موسى إلى عهد عيسى – عليهم السلام –؛ لأن اللفظ مطلق، غير مقيد بجماعة معينة من بني إسرائيل.[3]

وقول – عليه السلام –: «وحدثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج» [4] المراد: من بني إسرائيل، هم الذين نزلت فيهم الكتب السماوية السالفة الذكر.

بعد هذا نخلص إلى أن الإسرائيليات، هي: الأخبار التي وردت من أهل الكتاب، سواء عن طريق كتبهم، أو ما تناقلوه مشافهة، وسواء في ذلك اليهود، أو النصارى، وإن غلبت أخبار اليهود كثرة على أخبار النصارى، والله أعلم.

قال الشيخ محمد حسين الذهبي – رحمه الله –: ولفظ الإسرائيليات، وإن كان يدل بظاهره على القصص الذي يُروى أصلاً عن مصادر يهودية يستعمله علماء التفسير، والحديث، ويطلقونه على ما هو أوسع، وأشمل من القصص اليهودية، فهو في اصطلاحهم، يدل على: كل ما تطرق إلى التفسير، والحديث من أساطير قديمة منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهودي، أو نصراني، أو غيرهما، بل توسع بعض المفسرين، والمحدثين فعددوا من الإسرائيليات ما دسه أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم على التفسير، والحديث من أخبار لا أصل لها في مصدر قديم، وإنما هي أخبار من صنع أعداء الإسلام صنعوها بخبث نية، وسوء طوية، ثم دسوها على التفسير، والحديث؛ ليفسدوا بها عقائد المسلمين،

---

(١) سورة الصف، الآية: ٥.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: ﴿قولوا أمنا بالله وما انزل الينا﴾. انظر فتح الباري لابن حجر ١٧٠/٨.

(٣) انظر فتح الباري، لابن حجر ٣٣٥/١٣.

(٤) أخرجه البخاري، في كتاب الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، انظر فتح الباري، لابن حجر ٤٩٦/٦.

كقصة الغرانيق، وقصة زينب بنت جحش، وزواج الرسول ﷺ منها.

وإنما أطلق علماء التفسير، والحديث، لفظ: «الإسرائيليات»: على كل ذلك من باب التغليب للون اليهودي على غيره؛ لأن غالب ما يُروى من هذه الخرافات، والأباطيل يرجع في أصله إلى مصدر يهودي.[1] ا.هـ.

أنواع الإسرائيليات، وحكم رواية كل نوع:

إن مجمل الروايات الإسرائيلية تنطوي تحت أنواع ثلاثة:

أولها: ما عُلم صحته؛ وذلك لموافقته أصول شريعتنا من ظاهر القرآن الكريم، أو ما صح في السنة المطهرة، ومن ذلك تعيين اسم صاحب موسى – عليه السلام – بأنه الخضر، فقد ورد في السنة الصحيحة موافقًا لما جاء عن أهل الكتاب؛ وذلك فيما أخرجه البخاري، من حديث أبي بن كعب – رضي الله عنه — مرفوعًا في قصة لقاء موسى بالخضر – عليهم السلام –.[2]

ثانيها: ما عُلم كذبُهُ؛ وذلك لمخالفته أصول شريعتنا الإسلامية، ومن ذلك ما ورد عن أهل الكتاب، أن سليمان – عليه السلام – دخل الحمام، فوضع خاتمه عند امرأة من أوثق نسائه، فأتاها الشيطان، فتمثل لها على صورة سليمان – عليه السلام – فأخذ الخاتم منها... القصة، ومنها: إن الشيطان كان يأتي نساء سليمان، وهن حيض ... [3] فمثل هذا الخبر، يتعارض مع أصل عصمة الله لأنبيائه، عن كل ما يمس بمقام النبوة، والرسالة، فضلاً عن أن العقل البشري السليم لا يصدق مثل هذا الخبر في غير الأنبياء، فكيف بهم – عليهم السلام – ؟.

ثالثها: ما هو مسكوت عنه، فلا هو واضح الكذب؛ ولا واضح الصدق، ولا يعارض أصلاً من أصول الشريعة، ولا يوافقها، ومن ذلك: ذكر أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعصا موسى – عليه السلام – من أي الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها الله – عز وجل – لإبراهيم – عليه

---

(١) انظر الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص٢٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه. انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ﴾ ٦/١٠٠.

(٣) انظر: الدر المنثور، للسيوطي ١/٣١٢.

السلام – وتعيين بعض البقر الذي ضُرب به قتيلٌ في إسرائيل، ونحو ذلك.[١]

أما حكم رواية كل نوع، فإنه لا يتم معرفة ذلك عن طريق الإسناد، وإنما عن طريق المتن؛ وذلك لأن مصدر الإسرائيلية: إمَّا من أفواه أهل الكتاب، والحال أن الأسانيد إلى أنبيائهم منقطعة، وإمَّا من كتبهم، وكتبهم دخلها التحريف؛ لذلك لا يتسنى الحكم عليه، إلا بالنظر في متنها فحسب، ودراسته، من حيث موافقته لأصول الشريعة، والعقل، والواقع، أو عدم ذلك، فإن وافقها فهو النوع الأول، وإن لم يوافقها فهو النوع الثاني، وإن لم يوافق، ولم يخالف، فهو النوع الثالث المسكوت عنه.

أمَّا حكم رواية النوع الأول، فهو جائز الرواية للاستشهاد به فحسب، ولا يُتخذ حجة؛ لأن ما في شريعتنا، غنية عن الاحتجاج به، وعلى هذا النوع يحمل قوله – عليه الصلاة والسلام –: «وحدثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج». [٢]

قال الإمام مالك – رحمه الله – في معنى هذا الحديث: «المراد جواز التحدث بما كان من أمر حسن، أمَّا ما عُلم كذبه فلا». [٣] اهـ.

وأمَّا النوع الثاني: فلا خلاف في تحريمه مطلقًا؛ للقطع بتحريم الكذب في شريعتنا.

وأمَّا النوع الثالث: فتجوز روايته؛ لعدم الضرر الناتج عن ذلك، ما دام في دائرة عدم الاحتجاج به، وإن كان في الأصل يحتمل الصدق، والكذب، وعلى هذا يُحمل قوله – عليه الصلاة والسلام –: «إذا حدثكم أهل الكتاب بشيء، فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم». [٤]

وقد وضح الإمام الشافعي – رحمه الله – حكم النوع الأول، وهذا الأخير في معرض شرحه لقوله ﷺ: «وحدثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج» إذ يقول: «من المعلوم أن النبي ﷺ لا يُجيز التحدث بالكذب، فالمعنى: حدثوا عن بني إسرائيل، ما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوّزونه، أي: صدقه وكذبه،

---

(١) انظر هذا التقسيم في مقدمة أصول التفسير، لابن تيمية ص ١٠٠، ومقدمة تفسير القرآن العظيم، لابن كثير ٣/١، والتفسير والمفسرون، للدكتور الذهبي ١٧٩/١، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، للدكتور: محمد أبو شهبة ص ١٠٦.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل، انظر فتح الباري لابن حجر ٤٩٦/٦.

(٣) انظر فتح الباري ٤٩٨/٦.

(٤) المسند ١٣٦/٤.

وهو المسكوت عنه، فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم، وهو نظير قوله: «إذا حدثكم أهل الكتاب، فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم» ولم يرد الإذن، ولا المنع، من التحدث بما يقطع بصدقه». [1] اهـ.

ومما تقدم يتضح أن الإمام مالكًا، والشافعي – رحمهما الله – حملا قوله ﷺ: «وحدثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج» على النوع الأول، ولكن خالفهما الحافظ ابن كثير، فحمل الحديث على النوع الأخير المسكوت عنه، فقال: «هو محمول على الإسرائيليات المسكوت عنها، فليس عندنا ما يصدقها، وما يكذبها؛ فيجوز روايتها للاعتبار». اهـ.

ونقول إنه لا يمنع مانع من أن يُحمل الحديث على النوع الأول؛ لوجود ما يشهد بصدقه في شرعنا؛ وذلك لأنه إن جاز حمل هذا الحديث، وهو صريح في الإذن بالحديث عن أهل الكتاب على ما هو مسكوت عنه، فيحمله على ما هو واضح الصدق جائز من باب أولى، وأما ما ورد من النهي عن الحديث عن أهل الكتاب، فإنه محمول على أن ذلك الشيء كان في صدر الإسلام، خوف اختلاط الرواية الإسرائيلية بنصوص الشريعة، فلما زال المانع جاز الإذن لروايتها على نحو ما تقدم، وقد صرح بذلك الحافظ ابن حجر – رحمه الله – فقال عند شرحه لحديث «وحدثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج» قال: «إنه كان تقدم عن الرسول ﷺ الزجر عن الأخذ عنهم، والنظر في كتبهم، ثم حصل التوسع في ذلك، وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية، والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك؛ لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار.[2] اهـ.

كيف تسربت إسرائيليات الى كتب التفسير:

بما أن طبيعة الرواية الإسرائيلية تعكس الحياة الدينية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية التي مر بها بنو إسرائيل عبر تاريخهم الطويل، فمن غير المستبعد أن تحتضنه كتب التاريخ، والمغازي، والملاحم، أما تسلله إلى كتب التفسير، فذلك مدعاة للتساؤل، غير أن هناك أسبابًا متعددة، فسحت المجال لذلك.

---

(١)

(٢) فتح الباري ٤٩٨/٦.

هذا، وقد كشف العلامة ابن خلدون في مقدمته عن بعض تلك الأسباب، وسوف أسوق كلامه في ذلك، ثم أذكر باقي الأسباب. يقول العلامة ابن خلدون ما نصه:

«والسبب في ذلك – في دخول الإسرائيليات كتب التفسير – أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنما غلبت عليهم البداوة، والأمية، وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تتشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم، ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود، ومن تبع دينهم من النصارى، وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم، ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب، ومعظمهم من حِمْيَر الذين أخذوا بدين اليهود، فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم، مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحتاطون لها، مثل: أخبار بدء الخليقة، وما يرجع إلى الحدثان، والملاحم، وأمثال ذلك، مثل: كعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الله بن سلام، وأمثالهم، فامتلأت التفاسير من المنقولات عندهم، في أمثال هذه الأغراض، أخبار موقوفة عليهم، وليست مما يرجع الى الأحكام، فنتحرى في الصحة التي يجب بها العمل، وتساهل المفسرون في مثل ذلك، وملأوا كتب التفسير بهذه المنقولات، وأصلها كما قلنا عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية، ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك، إلا أنهم بَعُدَ صيتهم، وعظمت أقدارهم لما كانوا عليه من المقامات في الدين والملة، فتلقيت بالقبول من يومئذ.[1]

بعد هذا يتضح أن ابن خلدون أرجع الأمر إلى اعتبارات اجتماعية، وأخرى دينية، فعد من الاعتبارات الاجتماعية: غلبة البداوة، والأمية على العرب، وتشوقهم لمعرفة ما تتشوق إليه النفوس البشرية من أسباب المكونات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، وإنما يسألون في ذلك أهل الكتاب مثلهم.

كما عد من الأسباب الدينية التي سوغت لهم تلقي المرويات في تساهل، وعدم تحري الصحة.

«إن هذه المنقولات ليست مما يرجع إلى الأحكام، لذلك لا تحتاج إلى تحري الصحة فيها».[2] وقال الإمام يحيى بن سعيد القطان: «تساهلوا – المحدثون – في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في

---

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ص ٤٣٩.

(٢) انظر التفسير والمفسرون، للدكتور محمد الذهبي ١/١٧٨.

الحديث».[1] اهـ.

وقال الإمام أحمد بن سيار المروزي في جويبر بن سعيد: «كان من أهل بلخ، وهو صاحب الضحاك، وله رواية، ومعرفة بأيام الناس، وحاله حسن في التفسير، وهو ليِّن في الرواية – أي الحديث».[2] اهـ.

من أسباب ذلك أيضًا أن الصحابة – رضي الله عنهم – كانوا يفهمون لغة القرآن عندما يسمعونه من رسول الله ﷺ بفطرتهم اللغوية، غير أن هناك أمورًا تبقى محل السؤال مما يحتاج الى توقيف، وخاصة فيما يتعلق بالقصص القرآني الذي تحدث عن بني إسرائيل بإيجاز، فكانوا يسألون عنه رسول الله ﷺ، وأحيانًا يجدونه عند أهل الكتاب باعتبار قرب أهل الكتاب منهم، ومخالطتهم لهم في المدينة، علمًا أنهم لم يخالفوا رسول الله ﷺ في نهيه لهم أن يسألوا أهل الكتاب فيما تعلق بالأحكام، والعقائد حتى ولم يتوسعوا في السماع منهم، والحديث عنهم، هذا الأمر يكشف عن مدى الصلة بين القرآن الكريم، والكتب السماوية السابقة، غير أن القرآن الكريم تميز بالإيجاز، وتميزت تلك الكتب بالإطناب؛ لذلك كان فيها شرح وتفصيل لما أجمله القرآن من قصص السابقين.

من الأسباب أيضًا أن الصحابة – رضي الله عنهم –لم يتفرغوا التفرغ الكامل لرواية ما سمعوه من النبي ﷺ مما يتعلق بالقصص القرآني، ولا ما سمعوه ممن وثقوا بهم من أهل الكتاب؛ وذلك نظرًا لانشغالهم بالجهاد، والفتوحات؛ لذلك لما جاء دور التابعين، وقرأوا القرآن احتاجوا إلى السؤال، ولما لم يجدوا من الصحابة — رضي الله عنهم – من يجيبهم على الوجه الأتم أحيانًا، عندئذ لجأوا إلى أهل الكتاب ممن دخلوا في الإسلام، فكان التابعون يسألونهم عن تفصيل جميع ما أجمله القرآن الكريم من قصص بنى إسرائيل.[3] لهذا كله دخلت الإسرائيليات كتب التفسير، وانتشرت فيها.

---

(١) تهذيب التهذيب ١٢٤/٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، للدكتور محمد أبو شهبة ص ٤٧.

موقف علماء السلف، والفكر المعاصر، من وجود الإسرائيليات في كتب التفسير:

إن منهج علماء السلف الصالح – رضي الله عنهم – تحري الدقة في التقييم، والدراسة والتحليل والنقد، فللإطلاق موضع، وللتقييد موضع آخر، وهكذا الأمر في الخاص والعام، فلا يستعملون الإطلاق في موضع التقييد، ولا التخصيص في مقام العموم، ولا العكس، وقد نظروا إلى الإسرائيليات من حيث هي، فرأوا القرآن الكريم قد حوى قسطًا كبيرًا من قصص بني إسرائيل؛ لأن القصة من أهدافه، وهي ترسيخ العظة والعبرة في قلب القارئ والسامع، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (١) وقال تعالى: ﴿فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٢) كما رأوا أن السنة الثابتة قامت بدورها باستخدام القصة الإسرائيلية لنفس الهدف والغرض، وذلك كحديث الثلاثة من بني إسرائيل، الذين أووا الى غار، فانسد عليهم باب الغار.

كحديث الرجل من بني إسرائيل الذي قتل تسعةً وتسعين نفسًا، وكحديث الأبرص، والأعمى، والأقرع. ونحو ذلك كثير، وهذا يدل على أهمية دور الرواية الإسرائيلية؛ لذلك لما رأى علماء السلف ما يأتي عن أهل الكتاب موضحًا للقصة القرآنية، وموافقًا لأصول الشريعة من الكتاب والسنة، قبلوه ورووه للناس على سبيل الاستشهاد، وقد سبق أذن النبي ﷺ لهم في ذلك، وكذا فعلوا فيما هو مسكوت عنه، مع التوقف في الاستئناس به، وأما ما خالف ذلك فلم يقبلوه، وعابوا على كل مفسر أدخله تفسيره دون أن ينبه على بطلانه وكذبه، ولم يطلقوا القول في تحريم الإسرائيلية من حيث هي، كما لم يلقوا باللائمة مطلقًا على كل من أدخلها تفسيره على خلاف ما نسمعه اليوم من الإطلاق في ذلك.

قال العلامة ابن للقيم – رحمه الله –: «من الأمور التي يُعرف بها كون الحديث موضوعًا، أن يكون مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه، كحديث: عوج بن عنق، وليس العجب من جرأة من وضع هذا الحديث، وكذب على الله تعالى، إنما العجب من يدخل هذا الحديث في كتب العلم من التفسير وغيره،

---

(١) سورة يوسف، آية ١١١.

(٢) سورة الأعراف، آية ١٧٦.

لا يبين أمره». [1] اهـ.

قال الحافظ ابن كثير – رحمه الله –: «وما شهد له شرعنا منها بالبطلان فذاك مردود، ولا يجوز حكايته إلا على سبيل الإنكار بالإبطال». [2] اهـ.

وقال الإمام أحمد – رحمه الله –: «ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير».

قال الإمام الخطيب البغدادي – رحمه الله – موضحًا قول الإمام أحمد: «وهذا الكلام محمول على أن المراد بكتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة، غير معتمد عليها، ولا موثوق بصحتها؛ لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادة القُصَّاص فيها.[3] اهـ.

وخص الخطيب – رحمه الله – في هذا الباب من كتب التفسير: تفسير السائب الكلبي، ومقاتل بن سليمان، فقال: وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن، فمن أشهره كتاب الكلبي، ومقاتل بن سليمان.اهـ.

وقد أكد الخطيب هذا المعنى فيما حكاه عن عبد الصمد بن الفضل قال: سُئل أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، فقال: «من أوله الى آخره كذب»، فقيل له: فيحل النظر فيه؟ قال: «لا» اهـ. [4] فاتضح لنا من كلام الخطيب – رحمه الله – أن مراد الإمام أحمد – رحمه الله – من قوله: «لا أصول لها» كتبًا مخصوصة، لا جميع كتب التفسير، غير معتمد على ما حكته، وقصته؛ لأن أسانيدها باطلة، لا يُعتمد على مثلها، وقد فسر شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – قول الإمام أحمد أن المراد به: «لا إسناد لها»؛ لأن غالب أسانيد كتب المغازي، والملاحم، والتفسير مراسيل». [5]

وتفسير الخطيب البغدادي، وشيخ الإسلام، لا يمنعان من أن المراد الأسمى، هو التحذير من روايات كتب التفسير – إجمالاً – لأنه لا يعتمد على أسانيدها، إذ أن منها ما حُشيت بالكذب فعلاً، كتفسير

---

(١) التفسير والمفسرون للذهبي ١/٣٦٠.

(٢) البداية والنهاية ٦/٦-٧.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٣/١٦٢-١٦٣.

(٤) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٣/١٦٢-١٦٣.

(٥) مقدمة في أصول التفسير ص ٥٩.

مقاتل بن سليمان، والسائب الكلبي، على قول الخطيب البغدادي – رحمه الله – ومنه امتلأت بالمراسيل، والمرسل ضعيف على تأويل شيخ الإسلام – رحمه الله – وكل ذلك ينبهنا إلى أن الرواية الإسرائيلية لما فقدت قوة الإسناد كان لابد فيها من الحذر والتحري، وتقييمه باعتبار متنها من حيث الموافقة للأصول، أو عدمها، ولو لم يكن المراد هو هذا؛ لتعارض ذلك مع إذن النبي ﷺ بالرواية من بني إسرائيل. وعلى هذا يُحمل قول الإمام الشافعي – رحمه الله – عندما سأله رجل عن شيء من أمر نوح – عليه السلام – فقال الشافعي – رحمه الله –: «ليت أنا نجد بيننا وبين نبينا –عليه الصلاة والسلام – شيئًا يصح، فكيف بيننا وبين نوح – عليه السلام –».[1] اهـ.

فقصد الإمام الشافعي – رحمه الله –: أن غالب ما يروى لا يؤخذ على إطلاقه، بل لابد من تمحيصه، ولو حمل كلامه على إطلاقه؛ لتعارض مع قوله هو في الموطأ: «ما كتاب بعد كتاب الله – عز وجل – أصح من موطأ مالك». [2] علمًا أن الموطأ قد حوى ١٨٠٠ حديث تقريبًا، ما بين مرفوع، وموقوف، ومقطوع، وفيه مراسيل، وبلاغات كثيرة.

وهذا فضلاً عن أنه صح عن النبي ﷺ الكثير بسبب الإسناد المتصل بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه مع السلامة من الشذوذ، والعلة القادحة، ولو حملنا كلام الإمام الشافعي – رحمه الله – على إطلاقه؛ لتعارض ذلك مع فقهه – رحمه الله – إذ يطالب عندئذ بأدلة فقهية من السنة، وإلا فمن أين أتى بالفقه إذن؟ وخلاصة القول: أن علماء السلف – رحمهم الله تعالى –لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام الإسرائيليات في التفسير، ولم يطلقوا القول فيها بالتحريم، وإلقاء اللائمة على المفسرين في إدخالهم لها في تفاسيرهم، بل عابوا رواية الباطل منه دون بيان كذبها، ومن هذا القبيل عابوا كتبًا مخصوصة أدخلت هذا النوع دون بيان.

هذا عن موقف علماء السلف – رحمهم الله تعالى – وأما عن موقف المثقف المعاصر، فإن الشعور بوجه عام مشعر بالتوجس من الإسرائيليات مطلقًا، والتأسف من وجودها في كتب التفسير، ولعل ذلك يعود

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١١٤/٢.

(٢) مقدمة تنوير الحوالك ص٧.

إلى كثرة التنبيه على خطرها، والطعن بها مع الإطلاق، دون تقييد أو تمييز، وإن كان التقييد مقصودًا ضمنًا، غير أن القارئ وإن كان مثقفًا، فإنه يتبادر إلى ذهنه الإطلاق دون أن يخطر بباله قيد قط.

فمثلاً عندما يكتب بعض الباحثين في الإسرائيليات، ويحذر منها بقوله: «إن فلانًا حشا تفسيره بالإسرائيليات» وآخر يقول: «إن فلانًا ملأ تفسيره بالإسرائيليات» وآخر يقول: «إن فلانًا شحن تفسيره بالإسرائيليات» مع أنه يُعذر فيها لو أدخلها كتب التاريخ، لكنه لا يعذر بإدخالها التفسير. فمثل هذا السياق مشعر بالإنكار المطلق، وله أثره المطلق كذلك. وهكذا الشأن عند التحدث، أو المذاكرة في هذا الموضوع، فإن الإطلاق هو الذي يسيطر غالبًا.

والموقف الحق هو موقف السلف – رحمهم الله تعالى – وهو أن نميز الغث من السمين منها، وننكر على من أدخل النوع الباطل منه، دون بيان لفسادها، هذا من جهة، ولا نريد – من جهة أخرى – أن ينشغل المثقف المعاصر بها، عما هو أهم، وأثبت منها من الأحكام التشريعية، والقضايا الإسلامية المعاصرة.

وبعد هذا يمكن أن ينشأ سؤال هو: بما أن المفسرين ميزوا الغث من السمين من الإسرائيليات، فلماذا ذكروا غثها إذن في تفاسيرهم؟

ويأتي الجواب في الاعتذار عنهم، حيث تتضح الأسباب العلمية، التي دفعتهم لذلك.

نوع التفسير الذي دخلته الرواية الإسرائيلية.

إن كتب التفسير تختلف فيما بينها في الطبيعة، ونوعية المنهج لتفسير القرآن الكريم، فمنها ما يعرف بالتفسير بالمأثور: وهو تفسير القرآن بالقرآن، أو بالسنة، أو بأقوال الصحابة – رضي الله عنهم – والتابعين، والمهم أن العامل الرئيسي في هذا المنهج هو النقل، ومن هذا النوع: تفسير الإمام أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧ هـ. (١)، والإمام محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة ٣١٠ هـ. (٢)، والحافظ ابن كثير، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ. (٣)

ومنها ما عُرف بالتفسير بالرأي، وهو تفسير القرآن الكريم على ضوء العقل المجرد، والواقع، وربما دخل فيه تفسير أهل البدع والأهواء، ومن هذا النوع تفسير الإمام الرازي، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ (٤)، وتفسير الإمام الزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ.(٥)

ومنها ما عرف بالتفسير الفقهي: وهو تفسير يكثر فيه الإسهاب في الكلام على الأحكام الفقهية في الآيات التشريعية، كتفسير الإمام القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ.(٦)

أو يقتصر فيه على تفسير الآيات التشريعية الفقهية فحسب، كتفسير الإمام الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ (٧)، والإمام أبي بكر بن العربي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ.(٨)

ومنها التفسير الصوفي: وهو تفسير يخضع الآيات القرآنية للنظريات الصوفية الفلسفية، والتأويلات

---

(١) انظر كتابه: تفسير القرآن العظيم، حققه وخرج أحاديثه: د. أحمد عبد الله العماري الزهراني، ط. الأولى ١٤٠٨هـ طباعة هجر، للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة.

(٢) انظر كتابه: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، حققه وعلق حواشيه: محمود شاكر، دار المعارف، مصر.

(٣) انظر كتابه تفسير القرآن العظيم، علق حواشيه، وقدم له: عبد الوهاب عبد اللطيف محمد، ط الأولى ١٣٨٤ هـ. مكتبة النهضة الحديثة، القاهرة.

(٤) انظر كتابه: التفسير الكبير، ط الثالثة. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٥) انظر كتابه: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجود التأويل، دار المعرفة، بيروت.

(٦) انظر كتابه: الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٧) انظر كتابه: أحكام القرآن. دار الكتاب العربي، بيروت.

(٨) انظر كتابه: أحكام القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت.

الباطنية، ومن ذلك كتاب: الفتوحات المكية.[١] وفصوص الحكم للشيخ محيي الدين بن عربي المتوفى سنة ٦٣٨ هـ.

ومنها ما عرف بالتفسير العلمي: بالمفهوم المعاصر الذي يفسر الآيات الكونية، ويوضح حقيقة النفس البشرية وآثارها، كما يعكس الحياة الاجتماعية.

من ذلك تفسير الإمام: محمد عبده المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ [٢]، وتفسير الشيخ: محمد رشيد رضا المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ[٣]، وتفسير الشيخ طنطاوي جوهري المتوفى سنة ١٣٥٨ هـ [٤]، وتفسير سيد قطب [٥] المتوفى سنة ١٣٨٧ هـ.[٦]

هذه أشهر أنواع كتب التفسير، أما النوع الذي دخلته الإسرائيليات، فهو النوع الأول؛ لأن الرواية الإسرائيلية هي من منهج هذا النوع؛ لأنه يعتمد أصلاً على النقل والرواية، والصحابة والتابعون – رضي الله عنهم – كانوا يسمعون من أهل الكتاب، ويروون عنهم كما تقدم.

أما الأنواع الأخرى، فإن موضوعها بعيد في الأصل عن تفسير القرآن بالقرآن، أو بالرواية عن النبي ﷺ والسلف الصالح – رضي الله عنهم – وإن دخله شيء من النقل، فعلى سبيل التكميل لا الأصالة. بعد هذا يتضح أن الإسرائيلية لم تدخل جميع كتب التفسير – كما تفيده عبارة الكثيرين – وإنما نوعًا واحدًا من الأنواع السالفة الذكر، وهو التفسير بالمأثور.

ثم لو أردنا أن نأخذ صورة تقريبية عن حجم هذا النوع من التفسير بالنسبة إلى باقي كتب التفسير لوجدنا أنه لا يتجاوز ١٧,٩ %.

---

(١) دار الكتب العربية، بيروت.

(٢) انظر كتابه: تفسير جزء عم، مطبعة مصر ١٣٤١هـ، وتفسير سورة الفاتحة، وست سور من خواتيم القرآن، بالاشتراك مع: محمد رشيد رضا، مطبعة المنار ١٣٥٣هـ.

(٣) انظر تفسير المنار، مطبعة المنار ١٣٤٦هـ.

(٤) انظر كتابه: الجواهر في تفسير القرآن الكريم، ط مصطفى البابي الحلبي.

(٥) انظر كتابه: في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت.

(٦) انظر: مباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان ص ٣٤٧ – ٣٥٧.

ودليل ذلك أن بعض الباحثين [1] قاموا بإعداد حصر – حسب الطاقة – لكتب التفسير، وعلوم القرآن الكريم، وكل ما صنف فيما يتعلق بالدراسات القرآنية، فقمنا بحصر لكتب التفسير فبلغت: ٧٠٠ تفسير بجميع أنواع التفسير، ثم انتقينا منها كتب التفسير بالمأثور، فبلغت: ١٢٥ تفسير.

ولدى عمل نسبة: ١٢٥: ٧٠٠ تظهر النتيجة ١٧,٩ فهذا القدر من التفسير الذي دخلته الرواية الإسرائيلية بنوعيها المقبول، والمردود.

نسبة الإسرائيليات الباطلة في كتب التفسير:

إذا أردنا أن نتعرف على نسبة الإسرائيليات الباطلة في كتب التفسير – بوجه عام – فيحسن لذلك أن نعرف نسبة وجود القصة القرآنية بالنسبة لباقي موضوعات القرآن الكريم؛ لأن القصة القرآنية هي مظنة الرواية الإسرائيلية المفصلة الصحيحة، والباطلة، وليست الآيات التشريعية، والآيات الكونية هي مظنة ذلك.

وبعد ذلك يمكننا أن نستخرج نسبة الإسرائيلية الباطلة من سائر الإسرائيليات في كتب التفسير، وهذا أمر يساعدنا على تقليص حجم الإنكار.

أما عن نسبة القصة القرآنية بالنسبة لباقي موضوعات القرآن الكريم، فإنها توجد في ٥٨ سورة من سور القرآن الكريم الـ ١١٤ بدءًا من سورة البقرة إلى سورة المزمل، ويستثنى من هذا التسلسل سور: الرعد، والسجدة، والزمر، ومحمد ﷺ، والفتح، والحجرات، والنجم، والرحمن، والواقعة، والمجادلة، والحشر، والمنافقون، والطلاق، والملك، والمعارج، والجن، وأما من سورة المزمل إلى سورة الناس، فقد خلت من القصة، ما عدا: الفجر، والشمس.

غير أنه لا يمكننا أن نجزم بشيء بالنظر إلى عدد من السور التي تضمنت القصة، ذلك أن القصة قد تأخذ من السورة آية واحدة، أو ثلاث آيات، وهكذا إلى مائة آية، أو أكثر، وذلك قليل جدًّا، كسورة

---

(١) الدكتور على شواخ إسحاق في كتابه: معجم مصنفات القرآن الكريم، والدكتورة ابتسام مرهون الصفار في كتابها: معجم الدراسات القرآنية.

البقرة، ويوسف، والكهف، ومريم، وطه، والأنبياء، والشعراء، وفي بعض هذه السور لم تأخذ القصة مائة آية؛ لهذ قمنا بإحصاء لعدد آيات الـ ٥٨ سورة المشتملة على القصة القرآنية، فبلغت ٤٧١٤ آية، من أصل ٦٢٠٠ آية، التي هي عدد آيات القرآن الكريم، وربما يظن القارئ أن هذه نسبة كبيرة جدًّا، والحال ليس كذلك، أن القصة القرآنية لم تأخذ من السور إلا القليل من آياته غالبًا، سوى السور السالفة الذكر.

وبعد الحصر الأولي التقريبي لآيات القصة، تبين أنها بلغت حوالي: ٢٠٠٠ آية، أي بمعدل: ٣٠ % من القرآن الكريم، فهذه النسبة من القصة القرآنية، هي التي اهتم بها أهل التفسير بالمأثور، إما تفصيلاً لها، أو اقتصارًا على ذكر ما يقتضيه الحال والمقام، مما صح منها، أو فسد، وبذلك تضع هذه النسبة أمام كل قارئ لكتب التفسير حقيقة المراد من قول من يقول: «إن كتب التفسير قد شحنت بالإسرائيليات»، وما أشبه ذلك من الإطلاقات، أما نسبة الباطل من الإسرائيليات فإنها بلغت: ٢٥% من جميع الإسرائيليات، ودليل ذلك هو أننا استخرجنا ٢٨ رواية من أشهر الإسرائيليات في التفسير، ولدى دراستها[1] تبين أن سبع روايات منها باطلة، والباقي مما تجوز روايته، وهذا القدر يعادل ٧,٥ / ٣٠ والنسبة المئوية: ٢٥ % فهذه النسبة تزيد الأمر وضوحًا، وتضييقًا لساحة الإنكار المطلق، وتحدد مسار الإنكار ووجهته، وأنه ينصب على هذه النسبة فحسب، لا على غيره، فهل حشا المفسرون تفاسيرهم من الإسرائيليات إذن؟ ولكن يبقى بعد ذلك الكشف عن السبب لإدخالهم هذه النسبة الباطلة في كتب التفسير، وهل تعقبوه ببيان بطلانها أم لا؟ ويتضح ذلك في الاعتذار – إن شاء الله تعالى –.

(١) ضمن بحث الروايات الإسرائيلية، وموقف مفسري المشرق والمغرب منها.

من يُعتذر عنه من المفسرين، ومن لا يعتذر عنه:

تقدم قبل قليل أن بعض المفسرين أدخلوا الإسرائيلية الباطلة، وهم ممن عرفوا بغزارة العلم، والفضل، والعدالة، والضبط، والذب عن حياض الإسلام، وكانوا من أئمة عصرهم، أمثال: الإمام سفيان الثوري، والإمام سفيان بن عيينة، والإمام أبو الليث السمرقندي، والإمام أبو حاتم الرازي، والإمام ابن جرير الطبري، والإمام البغوي، والإمام ابن عطية، والحافظ ابن كثير، والإمام الثعالبي، والإمام السيوطي، والإمام الألوسي، وهذا الأخير، وإن كان تفسيره يُعَدُّ من التفسير بالرأي الجائز، إلا أنه كثير النقل، والتعقيب على الإسرائيليات، ومتداول كثيرًا، فأمثال هؤلاء الأئمة يُعتذر عنهم، وذلك بالكشف عن الأسباب التي دفعتهم إلى ذكر الإسرائيليات الباطلة في كتبهم، أما من عرف عنهم التساهل بالكذب، وملأوا تفاسيرهم منه، كمقاتل بن سليمان، والسائب الكلبي، ومحمد بن مروان، المعروف بالسدي الصغير، وأمثالهم، فإنه لا يُعتذر عنهم، بل يستمر التنبيه على خطر تفاسيرهم، والله أعلم.

ضرورة الاعتذار:

بعد أن تحددت جهة الإنكار على بعض المفسرين لإدخالهم النوع الباطل من الإسرائيليات، كان من الضروري الاعتذار عنهم في ذلك، ووجه هذه الضرورة ما يلي:

أ- إننا لو تركنا الأمر على ما هو عليه، فسوف يبقى الأمر مدعاة للشك، والتساؤل، نحو أولئك العلماء العاملين الذين أفنوا أعمارهم في الذب عن حياض الإسلام، بلسانهم، وقلمهم، وكانوا القدوة المثالية، والسلف الصالح لكل من أتى بعدهم إلى عصرنا الحاضر؛ لهذا يأتي الاعتذار؛ ليدفع ذلك الشك، والتساؤل، ويثبت الثقة، ويطلعنا على ضرورات وظروف علمية لم يسبق لكثير منا معرفتها، إذ ذكرهم لها مع فضلهم يدل على أنهم ما ذكروها تساهلاً بالكذب، وإنما لمسوغ علمي.

ب- إن أخلاق البحث، والنقد العلمي تقتضي البحث عن السبب الذي دعا الكاتب، والباحث إلى تسجيل ما عرضه للنقد، والتماس العذر له بدلاً من الإسراع إلى اتهامه بالخطأ، والحطِّ عليه

– لو حدث ذلك – وبالأخص سلفنا الصالح – رضي الله عنهم – مع اليقين بعدم عصمتهم عن الخطأ، فإدخال بعضهم للإسرائيليات الباطلة، لا يُعقل أن يكون ضربًا من الاتساع في الرواية فحسب، أو ضربًا من العبث، أو من التساهل في الكذب، وهم قد ضربوا المثل الأمثل في الورع، والحفاظ على قدسية كتاب الله – عز وجل – والذب عنه؛ لذلك علينا أن نبحث عن السبب الذي دفعهم لذلك، فإن لم نجد بعد الاستقراء التام، قلنا: لعل ذلك كان سهوًا أو خطأً، وهم غير معصومين منه، والمعروف أن من شأن العلماء التماس العذر لبعضهم البعض، بعدًا، وتحاشيًا، عن اتهام بعضهم بالخطأ، وجرح الثقات، فمن ذلك، مثلًا: قول الإمام أبي حيان التوحيدي، عند ذكره روايات متعددة في قصة الذي تحدث عنه رب العزة بقوله: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا﴾ [1] قال أبو حيان: «والأولى في مثل هذا، إذ ورد عن المفسرين أن تحمل أقاويلهم على التمثيل لا على الحصر في معين، فإنه يؤدي إلى الاضطراب». [2] اهـ.

فقوله هذا نابع من الإنصاف العلمي المجرد، إذ لم يرض اتهام الأئمة المفسرين بالاضطراب في سردهم للروايات المختلفة في الآية الواحدة، واعتذر عنهم بعذر علمي وجيه لا يقبل الرد.

من هذا القبيل أيضًا: قول الحافظ السخاوي – رحمه الله – في معرض الجمع بين روايتين متعارضتين من راو واحد، والتماس العذر له من طروء الشك له مثلاً حال الرواية، إذ يقول: «كثيرًا ما يسلك الحفاظ كالنووي – رحمه الله – ذلك توصلاً الى تصحيح كل من الروايات، صونًا للرواة الثقات أن يتوجه الغلط إلى بعضهم». اهـ. [3] فهذا سلوكهم في النقد العلمي، فهلا تأسينا بهم؟.

---

(١) سورة الأعراف، آية: ١٧٥.

(٢) البحر المحيط ٤/٤٢٢.

(٣) فتح المغيث ١/ ٢٤٢

ما يمكن أن يعتذر به:

إن الاعتذار عن المفسرين الذين أدخلوا الإسرائيليات الباطلة في تفاسيرهم ينحصر في الجواب عن سؤالين:

أولهما: لماذا أدخلوها تفاسيرهم مع علمهم ببطلانها؟

ثانيهما: هل بينوا بطلانها بعد ذكرها أم لا؟

أما الجواب عن السؤال الأول، فينحصر فيما يأتي:

١- أن من منهج علماء الرواية، والدراية العناية بالروايات المكذوبة؛ حفظًا وكتابةً في أجزاء خاصة، وروايةً لها في سياق معين يميزها عن غيرها؛ كي يعرفوا الناس بها، ولا يغتر بها أحد، ولا نستبعد ذلك منهم، فقد كان غير واحد من كبار أئمة المحدثين يحفظون أحاديث الكذابين لهذا الغرض.

قال الإمام سفيان الثوري - رحمه الله -: «إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل أتخذه دينًا، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع الحديث من الرجل، لا أعبأ بحديثه، وأحب معرفته». [(١)] ا هـ

قيل لأبي حاتم الرازي: أهل الحديث ربما رووا حديثًا لا أصل له ولا يصح! فقال: «علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم للحديث الواهي للمعرفة؛ ليتبين من بعدهم أنهم ميزوا الآثار، وحفظوها». [(٢)] اهـ.

قال الخطيب البغدادي - رحمه الله -: من روى حديثًا موضوعًا على سبيل البيان لحال واضعه، والاستشهاد على عظيم ما جاء به، والتعجب منه، والتنفير عنه، ساغ له ذلك، وكان مثابة إظهار جرح الشاهد، في الحاجة إلى كشفه، والإبانة عنه». [(٣)] اهـ.

---

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي ١ /٧٨.

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي ١/٣١٥.

(٣) فتح المغيث ١/٢٥٥.

قال الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي في علي بن الحزور الكوفي، وهو متروك الحديث، قال: «لا يُكتب حديثه، ولا يُذكر إلا للمعرفة» اهـ.[١] وقال أيضًا في عيسى بن قرطاس الكوفي، وهو متروك، ومتهم قال: «لا يذكر حديثه، ولا يُكتب إلا للمعرفة». [٢] اهـ.

وقال الإمام محمد بن حبان البستي، في عامر بن صالح الزبيري: «كان يروي الموضوعات عن الثقات لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب». [٣] اهـ. وقال أيضًا في كثير بن عبد الله اليشكري: «روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب». [٤] اهـ.

وفي تهذيب التهذيب: «قال الحسن بن خلال: حدثنا عمران بن أبان عن شعبة عن مالك عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة رفعه: «إذا أهل هلال ذي الحجة، فمن كانت عنده ذبيحة ...» الحديث، قال عمران: فسألت مالكًا عنه – أي الحديث – فقال: «ليس هذا من حديثي»، قال: فقلت لجلسائه: حدَّثَنَا بهذا الحديث عنه إمام العراق، ويقول: «ليس من حديثي»، فقالوا؛ إنه إذا لم يأخذ بالحديث، فقال: «ليس من حديثي».

قال الحافظ ابن حجر بعد ذلك: «كتبت هذا لأني استنكرت هذا من عمران، ولا اعتقد صحة هذا الكلام عن مالك». [٥]

٢– كان من منهج علماء السلف في الرواية أنهم إذا ذكرو إسناد الخبر اكتفوا بذكره عن نقده، واعتبروا ذلك إحالة للقارئ، أو السامع إلى التفتيش عن مستوى الرواية، وكانوا يرون في ذلك براءة من العهدة؛ لذلك أُثر عن بعضهم قوله: «من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك».[٦]

---

(١) تهذيب التهذيب ٢٩٧/٧.

(٢) المصدر السابق ٢٢٨/٨.

(٣) المصدر السابق ٧١/٥-٧٢.

(٤) المصدر السابق ٤٢٢/٨.

(٥) المصدر السابق ١٢٢/٨.

(٦) جامع التحصيل ٣٤. ومعنى أحالك أي: على البحث عن الرواة، ومعرفة عدالتهم، وضبطهم، تكفل لك، أي: ضمن لك عدالتهم وضبطهم.

يعنون بذلك: أن ذكر الإسناد دون أي نقد، وتقييم، كان في ذلك براءة من العهدة، وإنما العهدة على السامع، والقارئ، وأما إرسال الإسناد، ففيه كفالة من المرسل، وعلى عهدته، ألا يُرسل إلا عن ثقةٍ عنده.

فيتضح من هذا المعنى أنهم كانوا يصنفون لأهل عصرهم؛ لأنهم يميزون، وينقدون على خلاف الحال في هذا العصر، بل ولم يظنوا أن تصانيفهم سوف تبقى إلى هذا العصر.

قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله –: «والاكتفاء بالحوالة على النظر في الإسناد طريقة معروفة لكثير من المحدثين، وعليها يُحمل ما صدر عن كثير منهم من إيراد الحديث الساقط معرضين عن بيانها صريحًا، وقد وقع هذا لجماعة من كبار الأئمة، وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان». [1] اهـ.

وقال الحافظ السخاوي – رحمه الله –: «وكذا لا يبرأ من العهدة في هذه الأعصار، بالاقتصار على إيراد إسناده بذلك، لعدم الأمن من المحذور به، وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية، في سنة مائتين، وهلم جرا خصوصًا: الطبراني، وأبو نعيم، وابن منده، فإنهم إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته». [2] اهـ.

وهذا الحكم منسحب تمامًا على الرواية الإسرائيلية المكذوبة، إذ لا فرق بينها وبين الحديث الموضوع من هذه الحيثية، بل أمرها أخف؛ لأنها لم ترد في الأحكام التشريعية أصلاً، وإنما في التاريخ – غالبًا –.

يقول الحافظ أبو الفضل العراقي – رحمه الله – في معرض حديثه عن تفسير الواحدي، وأمثاله من التفاسير التي اشتهرت برواية الإسرائيليات، قال: «من أبرز إسناده من المفسرين أعذر ممن حذف إسناده؛ لأن ذاكر إسناده يحيل ناظره على الكشف عن سنده، أما من لم يذكر سنده، وأورده بصيغة الجزم فخطؤه أشد كالزمخشري». [3] اهـ.

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢/ ٨٦٣.

(٢) فتح المغيث، ٢٥٤/١.

(٣) النكت على ابن الصلاح ٨٦٢/٢.

نخلص مما سبق أن المفسرين الذين يعتذر عنهم ممن تقدم ذكرهم، إنما ذكروا الإسرائيلية الباطلة في تفاسيرهم؛ ليميزوها عن المقبولة، وذكروا أسانيدهم إلى رواتها من الصحابة، والتابعين عن أهل الكتاب، أو كتبهم؛ ليبرأوا من العهدة، أو أرسلوها عن ثقات عندهم كفالة منهم بذلك.

٢- وأما الجواب عن السؤال الثاني، وهو: هل تعقبوها ببيان بطلانها بعد ذكرها أم لا؟ فالجواب: أنهم تعقبوها أحيانًا، وسكتوا عنها أحيانًا أخرى، غير أنه غلب جانب التعقيب على السكوت، وسأذكر خمسة أمثلة تدل على ذلك من واقع تفسير الإمام ابن جرير الطبري، وابن عطية، وأبي حيان التوحيدي، والخازن، والثعالبي، وابن كثير، وقبل أن أشرع في ذكرها، أحب أن أنبه إلى أننا لم نزل في صدد الإسرائيلية الباطلة.

المثال الأول: قال الله تعالى حاكيًا قصة أكل آدم — عليه السلام - من الشجرة: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾.(١)، فقد ورد في معناها عند المفسرين ما مفاده: «لما أسكن الله - عز وجل — آدم، وزوجته الجنة، وكان فيها شجرة، تأكل منها الملائكة لخلدهم، نهى الله آدم، وزوجته، عن الأكل منها، فأراد إبليس أن يعصي آدم ربه، ولما كان ممنوعًا من دخول الجنة، دخل في جوف الحية، وكان للحية أربع قوائم، كأنها بختية - ناقة - فدخلت الحية الجنة، عندئذ خرج الشيطان منها، وكلم آدم، مغريًا له في أكله من تلك الشجرة، فأبى آدم، فجاء إلى زوجته، فأغراها بالأكل منها فأكلت، ثم ذهبت بثمرة منه إلى آدم، وكلمته في الأكل منها، فأكل، فبدت لهما سوآتهما، وطفقا يغطيانها بورق الجنة، ودخل آدم في جوف الشجرة، فناداه ربه، «أين أنت يا آدم؟» قال: أنا هذا يا رب. قال: «ألا تخرج؟» قال: أستحي منك يا رب، عندئذ حوَّل الله تلك الشجرة شوكًا، وهي شجرة السدر، ثم عاتب حواء بأن يكون حملها لولدها كرها، وعاتب الحية بأن جعل قوائمها في بطنها، وأن لا تأكل إلا التراب.

فمثل هذه القصة يردها العقل السليم. أما موقف الطبري منها، فقد ذكرها وتعقبها بترجيح ما

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٦.

وافق ظاهر النص القرآني. [١] وأما ابن عطية فقد ذكرها مختصرة، ولم يعقب عليها. [٢]، أما أبو حيان فقد ذكرها، وتعقبها بالإبطال. [٣] وأما الخازن فقد ذكرها، وسكت عنها، [٤] وأما الثعالبي فلم يذكرها أصلًا [٥]، وأما ابن كثير فقد ذكرها، وتعقبها. [٦]

المثال الثاني: أورد المفسرون روايات متعددة، في قصة هاروت، وماروت، والرواية الباطلة في ذلك: أن الله – عز وجل – لما أهبطهما إلى الأرض، جاءتهما امرأة من أجمل نساء فارس، اسمها بيذخت، فراوداها عن نفسها فأبت، حتى يكفرا بالله، ويشربا الخمر، ويقتلا النفس، ويعلماها كلامًا، إذا تكلمت به، يُعرج بها إلى السماء، ففعلا ذلك، فقُيدا بالأغلال، وجُعلا ببابل، وتكلمت المرأة بالكلام فعُرج بها إلى السماء، ومُسخت نجمًا، وهو الزهرة، وروي أن كوكب الزهرة نزل إليهم بصورة المرأة، وقد ذكر الطبري هذه الرواية، وسكت عنها.[٧] أما الثعالبي، فقد أشار إليها باختصار، وضعفها، [٨] وذكرها كل من: ابن عطية، [٩] وأبي حيان، [١٠] والخازن، [١١] وابن كثير، [١٢] وتعقبوها جميعًا بالإبطال.

المثال الثالث: ورد عند المفسرين في قصة ما حمله نوح – عليه السلام – معه في السفينة روايات متعددة، مفادها: أنه حمل فيها زوجين زوجين ممن آمن معه، وحمل من الشـــجر، والبهائم زوجين زوجين، فلما كثر روث الدواب في الســـفينة، أمره الله أن يغمز ذنب الفيل، فغمزه فخرج منه خنزير

---

(١) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١ / ٥٢٥.
(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢٥٦/١.
(٣) انظر: تفسير البحر المحيط ١٦١/١.
(٤) انظر: لباب التأويل ٤٩/١.
(٥) انظر: الجواهر الحسان ٥١/١
(٦) انظر تفسير ابن كثير ٤٩/١، ٢٢٢/٢.
(٧) انظر جامع البيان عن تأويل أي القرآن ٤٥٧/٢.
(٨) الجواهر الحسان ٩٣/١.
(٩) المحرر الوجيز ٤١٨/١.
(١٠) تفسير البحر المحيط ١٢٩/١.
(١١) لباب التأويل ٨٨/١.
(١٢) تفسير ابن كثير ١٤٢/١.

وخنزيرة، فأقبلا على الروث فأكلاه، ولما جعلت الفأر تقطع حبل السفينة، أمره الله – عز وجل – أن يضرب بين عيني الأسد، ففعل، فعطس الأسد، فخرج من منخريه هران، فأكلا الفار، وقد روي في هذا السياق خرافات أخرى، وقد ذكرها الطبري، ولم يعقب عليها. (١) أما ابن عطية (٢) وأبو حيان (٣) فذكراها، وعقَّبا بتضعيفها. أما الخازن (٤) فذكرها، ولم يعقب بتضعيفها، ولم يذكرها الثعالبي(٥)، ولا ابن كثير.(٦)

المثال الرابع: قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ (٧) ورد في معنى الهم هنا، أقوال متعددة، وأفحشها معنى: أن يوسف – عليه السلام – هم بفعل الفاحشة، مع امرأة عزيز مصر، فانفرج سقف البيت، فرأى منه صورة أبيه يعقوب — عليه السلام – عاضًّا بفمه على يده، وهو ينهاه عن الفاحشة، فتركها، وخرج من البيت، فتبعته، وقدت قميصه من دبر، وهي تجره إلى داخل البيت، وهذا الأمر بعيد أصلاً عن أنبياء الله – عليهم الصلاة والسلام – ويتعارض مع عصمة الله لهم. أما الطبري فقد ذكر هذا الرأي وغيره، ثم عقب بترجيح ما وافق ظاهر النص القرآني مطلقًا(٨) وذكره كل من: ابن عطية، (٩) وأبي حيان، (١٠) والثعالبي، (١١) وعقبوا بإبطاله. وأما الخازن فذكره، ثم عقب بأن الهم هو حديث القلب الذي لا يؤاخذ به العبد. (١٢) وأما ابن كثير فذكره في أول الأقوال، ثم ختم جميع الأقوال بقول؛ لينزه نبي الله يوسف – عليه السلام – عن ذلك مفاده أن الهم

---

(١) جامع البيان عن تأويل أي القرآن ٣١٨/١٥.
(٢) المحرر الوجيز ٢٩٤/٧.
(٣) تفسير البحر المحيط ٢٢٢/٥.
(٤) لباب التأويل ٢٣٢/٣
(٥) الجواهر الحسان ٢٠٥/٢
(٦) تفسير ابن كثير ٤٧٧/٢.
(٧) سورة يوسف، الآية: ٢٤.
(٨) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣٣/١٦.
(٩) المحرر الوجيز٤٧٦/٧.
(١٠) تفسير البحر المحيط ٢٩٤/٥.
(١١) الجواهر الحسان ٢٣١/٢.
(١٢) لباب التأويل ٢٧٤/٣.

بالسوء لم يحصل أصلاً. [١]

المثال الخامس: قال الله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ، إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ...﴾ الآيات[٢]، ورد في معنى هذه الآيات: أن داود – عليه السلام – كان يومًا في محرابه، إذ وقعت عليه حمامة، فأراد أن يأخذها فطارت إلى كوة المحراب، فنظر من الكوة، فرأى امرأة عارية تغتسل على سطح بيتها، وقد كساها الله من الجمال ما لا يُوصف، فوقعت في قلبه، فسأل عن زوجها، فأُخبر بأنه (أوريا) أحد قواد الجند، فأرسله إلى الغزو؛ كي يُقتل، فأرسله في ثلاث غزوات، وكان يعود سالمًا، وفي الرابعة قُتل، فتزوج زوجته بعده، وكانت هي تمام المائة زوجة، لداود – عليه السلام – لذلك أنزل الله إليه ملكين بصورة رجلين يختصمان في نعجة... إلخ، ومثل هذا الموقف لا يرضاه عاقل لنفسه، فكيف لنبي الله داود –عليه السلام –؟! أما الطبري فذكرها، ولم يعقب عليها[٣]، وأما ابن عطية فذكرها، وعقب بإبطالها،[٤] وكذا أبو حيان،[٥] والثعالبي،[٦] والخازن،[٧] وابن كثير، [٨] فظهر من الأمثلة السابقة، أن تعقيب المفسرين كان أكثر من سكوتهم، وتوضيح ذلك أكثر: أننا لو حسبنا المرات، التي وردت في الأمثلة الخمسة، عند المفسرين الستة، لكانت: ٣٠ مرة، وقد سكتوا في ٦ مرات، وعقبوا في الباقي، وهو ٢٤ مرة، هذا بوجه عام. أما الذين ظهر منهم السكوت أكثر من غيرهم، فهم الطبري، والخازن، إذ سكت الطبري في ٣ نقاط، والخازن في نقطتين.

وبالجملة، فإن المفسرين لم يقفوا من الرواية الباطلة مكتوفي الأيدي، وإنما أدخلوها تفاسيرهم للتعريف بها؛ كي تتميز، ولا يُغتر بها، ثم أسندوها؛ ليبرأوا من العهدة، ومع ذلك تعقبوها ببيان بطلانها

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/٥١٠.

(٢) سورة ص، الآيات ٢٢-٢٧.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٢/١٤١.

(٤) المحرر الوجيز ١٢/٤٣٧.

(٥) تفسير البحر المحيط ٧/٣٩٣.

(٦) الجواهر الحسان ٤/٣٩.

(٧) لباب التأويل ٦/٤٥.

(٨) تفسير ابن كثير ٤/٣٣.

في أكثر الأحيان.

تنبيهات:

الأول: تقدم معنا أن المفسرين تعقبوا الإسرائيلية أحيانًا، وسكتوا عنها أحيانًا أخرى، فسكوتهم هذا لا يعنى أنهم تساهلوا فيها، وذلك لأمور:

١- أن مجرد ذكرها في كتب التفسير تمييز، وبيان لها؛ كي لا يغتر بها أحد، كما أن ذكر إسنادها براءة من العهدة عندهم، فكيف بعد ذلك إذا تعقبوها أحيانًا، بل إن تعقيبهم عليها لأول مرة دليل على أن المفسر قد وضَّح منهجه منها عمليًّا.

٢- ربما يرى المفسر من وجهة نظر بحثية، وتصنيفية أن التكرار في التعقيب فيه ملل، وإطالة ما دام قد سبق أن تعقبها، ووضح موقفه منها، فربما تعقبها في البداية، ثم ذكر بعدها أخرى، فسكت بُعدًا عن الإطالة، واكتفاءً ببيان موقفه منها أولًا، وأضرب على ذلك مثالاً من تفسير الطبري باعتباره أكثر المفسرين المعنيين في هذا البحث ذكرًا لها وسكوتًا عنها، ففي قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾. الآيات [١]

فقد ساق عند هذه الآيات إسرائيلية باطلة، مفادها: "أن سليمان – عليه السلام – لما كان في ملكه، وكانت الجن تسترق السمع من السماء، وتتلقاه عنهم السحرة، فكانوا يكتبونه في صحف، فاطلع سليمان – عليه السلام – على ذلك، فجعل تلك الصحف تحت سريره؛ كي لا يُفتن الناس به، وكان السحرة حريصين على إخراجه للناس، ولما نزع الله ملك سليمان بسبب شيطان تشكل بصورته، وأخذ خاتم سليمان من زوجته، ثم جلس على عرشه، فظنته الناس أنه هو، فاستخرج تلك الصحف للناس..." القصة، وهي من الخرافات، فبعد أن أسهب الطبري في سوق طرقها، ورواياتها كعادته عقَّب بنقضها من أصلها، وأوصى بالرجوع إلى ما جاء في كتاب الله – عز وجل – وعدم السماع لمثل ما يرويه أهل الكتاب. [٢]

---

(١) سورة البقرة الآية ١٠٢.

(٢) جامع البيان عن تأويل أي القرآن ٤٤٦/١.

ثم لما أورد بعدها مباشرة قصة هاروت وماروت، وجاء فيه ما لا يطابق العقل، ولا الواقع – أصلاً –سكت عنها، ولم يعقب. (١)

٣– ربما تكون الرواية غير ظاهرة البطلان، وإما تحتمله، فربما يرى المفسر – اجتهادًا – أنها غير باطلة فيسكت، ولا يعقب.

أو ربما تكون جائزة الرواية مما لا يصدق، ولا يكذب، أو مما وافق شرعنا، وأصولنا، فلا تحتاج إلى تعقيب عندئذ، فربما يظن غير العارف أن المفسر في سكوته عنها مقصر، والأمر ليس كذلك.

٤– إن أسلوب التنبيه، والإعلام ببطلان الرواية ليس مسلكًا واحدًا، بل هناك مسالك متعددة في ذلك، فربما صدَّر المفسِّر الرواية الباطلة، بقوله: «قيل، أو رُوي، وذُكر، أو زَعم أهل الكتاب» فهذه ألفاظ مُشعرة بالضعف عند أهل العلم، وربما يقول المفسر بعد انتهائه من سرد الرواية الباطلة: «هكذا قيل، أو: هكذا روى، أو: والله علم بالصواب».

وما أشبه ذلك، فذلك مُشعر أيضًا بالتضعيف، وربما عمد المفسِّر إلى ذكر روايات باطلة وصحيحة، فقدم ذكر الباطلة، وأَخَّر ذكر الصحيحة؛ ليُشعر القارئَ العارفَ الفاهمَ –كأهل عصره – أن المعتمد عنده هو الرواية الأخيرة. وعلى هذا فليس التصريح بضعف الرواية عقب سردها هو الذي يعتبر تعقيبًا فحسب.

الثاني: إن الإسرائيلية الباطلة قد تكون ظاهرة البطلان، وقد تحتمله، فإذا كانت من الثاني، فإن الاجتهاد يختلف فيها بين الناظرين، لذلك لا يلام المفسر بعدم التعقيب دائمًا؛ لأنها قد تكون من هذا القبيل، علمًا أن الناظر فيها، والحاكم على بطلانها يجب – في الدرجة الأولى – أن يكون على دراية واسعة بالسنة المطهرة؛ لأنه قد يرد في أخبار السنة ما يؤيد وقوعها، وحدوثها. كما يجب أن يكون على معرفة دقيقة بمسالك الكلام، ودلالات الألفاظ؛ لأنه قد ترد الإسرائيلية موافقة لسياق القصة القرآنية، أو أن ألفاظ القصة القرآنية تحتملها في نظر المفسر. ومن المفسرين من صرح بتطهر تفسيره من الإسرائيليات الباطلة، وبعضهم اقتصر من الإسرائيليات بوجه عام على ما يحتمله نص القصة القرآنية

---

(١) المرجع السابق ١/٤٥٧.

فحسب، فمثل هؤلاء إذا نظرنا في تفاسيرهم، فإن الأصل أن لا نجد فيها رواية باطلة؛ لأن الأصل في المفسر أن يلتزم بما أشترطه على نفسه، وأن يصدق فيما أخبر عما صنعه، وخاصة سلفنا الصالح – رضي الله عنهم – وإذا كان كذلك، فلا يجوز لأحد بعدهم أن يتهمهم بالإخلال بالشرط، إلا ممن كان في مستواهم العلمي والعقلي، حتى يستطيع أن يخوض في ذلك. نعم إذا وجدنا في كتبهم ما هو صريح البطلان، ولا يحتمل التأويل بحال، التمسنا لهم العذر، وبحثنا عن السبب كما تمليه أخلاق النقد العلمي. ومن هؤلاء المفسرين: الإمام أبو حيان التوحيدي، حيث يقول في تفسيره: «وقد طهرنا كتابنا هذا عن نقل ما في كتب التفسير، مما لا يليق به ذكره، واقتصرنا على ما دل عليه لسان العرب، ومساق الآيات». [1] اهـ.

ومنهم: الإمام البغوي، حيث يقول في مقدمة تفسيره: "وأعرضت عن ذكر المناكير، وما لا يليق بحال التفسير" [2] اهـ.

ومنهم: الحافظ ابن كثير، حيث يقول: «ولم أر تطويل الكتاب بذكرها؛ لأن منها ما هو موضوع، من وضع بعض الزنادقة، ومنها ما يحتمل أن يكون صحيحًا، ونحن في غنية عنها، ولله الحمد، وفيما قص الله علينا في كتابه غنية، عما سواه من بقية الكتب قبله، ولم يحوجنا الله ورسوله إليهم» [3] اهـ. ومن الذين اقتصروا من الإسرائيلية عمومًا على القدر الذي يفسر اللفظ القرآني دون إسهاب: الإمام ابن عطية، إذ يقول: «وقصدت فيه أن يكون جامعًا وجيزًا محرَّرًا، لا أذكر من القصص إلا ما لا تنفك الآية به» [4] اهـ.

وليس بعيدًا أن يكون كثير من المفسرين على هذا النهج لو أننا تتبعنا الأمر تتبعًا تامًّا، والذي يُشعرنا بذلك مثلاً قول الإمام الثعالبي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى

---

(١) تفسير البحر المحيط ٥/٢٩٤.

(٢) انظر: ١/٨.

(٣) تفسير ابن كثير: ٢٧-٢٩.

(٤) المحرر الوجيز ١/ ٤٢٠.

الْمَدِينَةِ﴾ [1] إذ قال: وذكرت المهم الذي تتفسر به ألفاظ الآية [2]، وقول الغرناطي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [3]، قال: «نذكر من قصتهم على وجه الاختصار، مما لا غنى عنه». [4] اهـ.

الثاني: اشتُهر أن الإمام الطبري – رحمه الله – هو أكثر المفسرين الذين يتداول الناس تفاسيرهم في هذا العصر ذكر للإسرائيلية وإسهابًا فيها، ولكنه لم يكن من الساكتين عنها على الدوام، وإنما كان يعقِّب عليها أحيانًا، غير أنه – فيما يبدو – أقل المفسرين المعنيين في هذا البحث تعقيبًا عليها، فلماذا ذكرها إذن، وسكت عنها؟ مع العلم أن ذكر المفسرين لها في كتبهم، كان لتمييزها؛ كي لا يُغتر بها، وإن سكتوا عنها، ما داموا قد ذكروا الإسناد، والإمام الطبري لا يهمل ذكر الإسناد؟

ونترك الجواب للشيخ محمود شاكر الذي حقق قسطًا كبيرًا من تفسير الطبري؛ ليجيب عن هذا التساؤل.

يقول تحت عنوان تذكرة: «تبين لي مما راجعته من كلام الطبري، أن استدلال الطبري بهذه الآثار التي يرويها بأسانيدها لا يراد به إلا تحقيق معنى لفظ، أو بيان سياق عبارة، فهو قد ساق هنا الآثار التي رواها بأسانيدها؛ ليدل على معنى (الخليفة) و (الخلافة) وكيف اختلف المفسرون من الأولين في معنى (الخليفة)، وجعل استدلاله بهذه الآثار كاستدلال المستدل بالشعر على معنى لفظ في كتاب الله، وهذا بين في الفقرة التالية للأثر رقم: ٦٠٥، إذ ذكر ما روي عن ابن مسعود، وابن عباس، وما روي عن الحسن في بيان معنى الخليفة، واستظهر ما يدل عليه كلام كل منهم، ومن أجل هذا الاستدلال لم يبال بما في الإسناد من وهن لا يرتضيه، ودليل ذلك أن الطبري نفسه قال في إسناد الأثر: ٤٦٥ عن ابن مسعود، وابن عباس، فيما مضى ص ٣٥٣: «فإذا كان ذلك صحيحًا، ولست أعلمه صحيحًا، إذ كنت بإسناده مرتابًا» فهو مع ارتيابه في هذا الإسناد قد ساق الأثر؛ للدلالة على معنى اللفظ

---

(١) سورة الكهف، من الآية: (١٩).

(٢) الجواهر الحسان ٢/ ٣٧٣.

(٣) سورة الكهف، من الآية: (١٠).

(٤) التسهيل في علوم التنزيل ٢/٣٣٣.

وحده، فيما فهمه ابن مسعود، وابن عباس – إن صح عنهما – أو ما فهمه الرواة الأقدمون من معناه، وهذا مذهب لا بأس به في الاستدلال، ومثله أيضًا، ما يسوقه من الأخبار والآثار التي لا يشك في ضعفها، أو في كونها من الإسرائيليات، فهو لم يسقها؛ لتكون مهيمنة على تفسير آي التنزيل الكريم، بل يسوق الطويل؛ لبيان معنى لفظ، أو سياق حادثة، وإن كان الأثر نفسه، مما لا تقوم به الحجة في الدين، ولا في التفسير التام لآي كتاب الله، فاستدلال الطبري بما ينكره المنكرون، لم يكن إلا استظهارًا للمعاني التي تدل عليها ألفاظ هذا الكتاب الكريم، كما يستظهر بالشعر على معانيها، فهو إذن استدلال يكاد يكون لُغويًّا، ولما لم يكن مستنكرًا أن يستدل بالشعر الذي كذب قائله ما صحت لغته، فليس بمستنكر أن تساق الآثار التي لا يرتضيها أهل الحديث، والتي لا تقوم بها الحجة في الدين للدلالة على المعنى المفهوم من صريح لفظ القرآن، وكيف فهمه الأوائل سواء كانوا من الصحابة، ومن دونهم[1]اهـ.

فتبين لنا مما تقدم أمران:

الأول: أن الإمام الطبري – رحمه الله – لم يكن يذكر الإسرائيلية؛ لترويجها، وإنما لمسوغ علمي اقتضى ذلك.

الثاني: أنه يجب على من أراد أن يطلق حكمًا على مفسر معين أن يكون لديه استقراء تام لتفسيره مع سعة في العلم، ودقة في التمييز، ولو تم ذلك فإن حكمه عندئذ سوف يكون في صالح سلفنا الصالح؛ لأنهم هم أهل العلم، والقدوة الحسنة لجميع المسلمين من بعدهم، فلا يتصور منهم العبث وترويج الباطل.

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١/٤٥٤.

ضرورة تنقية كتب التفسير من الإسرائيليات الباطلة

بعد أن تبين لنا أن بعض المفسرين أدخلوا الإسرائيليات الباطلة في تفاسيرهم، إما فعلوا ذلك بمسوغ يتوافق مع ظروف أهل عصرهم، فلا يمنعنا في هذا العصر؛ لتمام الاستفادة من تلك التفاسير أن تصفى من الإسرائيليات الباطلة؛ كي يتسنى للفكر المعاصر تمام الفائدة منها، ولو تُركت تلك الكتب على ما هي عليه، فإن الفكر المعاصر سوف ينقدها بشدة، ويبطل عنده الانتفاع بتلك التفاسير جملة وتفصيلاً، بعيدًا عن التماس العذر والبحث عن الأسباب؛ لأنه لا يَعتبر ذكر الإسناد مسوغًا أصلاً، فضلاً عن جهله في الغالب في علم نقد الأسانيد، وتقييمه، علمًا أن القصور في ذلك قد سبق عصرنا هذا.

يقول الحافظ السخاوي – رحمه الله – وهو ممن عاش في القرن التاسع والعاشر، (ت: ٩١١): «لا يبرأ من العهدة في هذه الإعصار، بالاقتصار على إيراد الإسناد؛ لعدم الأمن من المحذور به، وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية، في سنة مائتين، وهلم جرا». [١] اهـ.

فإذا لم يؤمن من المحذور في القرن التاسع، والعاشر، ففي هذا القرن: الخامس عشر لا يؤمن من باب أولى، حيث انشغل فيه الفكر المعاصر بالحضارة المادية، وتعقيداته، فلم ينشط لبذل أي جهد فيما يتعلق بعلم الحديث، أو بغيره من العلوم الشرعية، وخاصة ما كان في سبيل التحقيق العلمي في مسائلها، لذلك فإن المرجح أن يكون بين يديه تفسير خال من تلك الروايات؛ كي يتسنى له الانتفاع به دون بذل أي جهد، ليس من تخصصه أصلاً، فإذا فعلنا ذلك، نكون قد عرفنا الفضل لأهله، وحافظنا على استمرارية الانتفاع بآثارهم العلمية.

---

(١) فتح المغيث ١/٤٥٤.

الأسلوب الأمثل في تنقية كتب التفسير من الإسرائيليات الباطلة:

لتنقية الإسرائيليات الباطلة من كتب التفسير نقترح ما يلي:

- أن تنتقى تلك الإسرائيليات من التفاسير، وتجمع في تأليف مستقل؛ ليكون ذلك أدعى، وآكد في التنبيه عليها.
- أو تحقق تلك التفاسير تحقيقًا علميًّا، على ضوء منهج النقد عند المحدثين، ويميز فيها الرواية الباطلة من الرواية الصحيحة، باعتبار الإسناد والمتن.
- أو أن تقوم بعض الجامعات المتخصصة، بتكوين لجنة علمية، متخصصة في التفسير والحديث، على مستوى عالٍ، وتُسند إليها مهمة تفسير القرآن الكريم، تفسيرًا خاليًا من ذلك النوع من الإسرائيليات الباطلة.

ونرى أن الاقتراح الأول أخصر زمنًا، ومؤنة، والله أعلم.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد الذي ختم الله به الرسالات، وعلى آله وأصحابه الذين ختم الله لهم بأحسن الخاتمات، ورفعة الدرجات، وبعد:

فهذه خاتمة البحث – نسأل الله حسنها – نذكر فيها أهم ما توصلنا إليه من فوائد:

١) إن المفسرين المعروفين بعدالتهم، وفضلهم أدخلوا الإسرائيليات الباطلة تفاسيرهم، إنما فعلوا ذلك لمسوغات علمية تتوافق مع أهل عصرهم بعيد كل البعد عن التساهل في رواية الباطل، وترويجه.

٢) إن منهج النقل العلمي يقتضي الاستقراء التام للتحري في إصدار الحكم الدقيق بعيدًا عن المجازفة فيه. كما يقضي ذلك أن يكون الناقد في مستوى الذي يوجه نقده إليه، أو أعلى منه علمًا، وعقلًا.

٣) إن من أخلاق النقد العلمي البحث عن الأسباب، والتماس الأعذار، وسلوك التأويل قبل تسديد النقد والاعتراض، وذلك بعد التأكد من وجود دواعي الاعتراض.

٤) على الباحث والناقد تحري الدقة في إصدار الحكم، فلا يَستعمل الإطلاق في موطن التقييد، ولا العكس، وكذا في العموم والخصوص.

٥) إن لكل عصر ظروفه الخاصة به لذا يجب مراعاتها.

ثبت المصادر والمراجع

١) أحكام القرن للجصاص، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢) أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت.

٣) الإسرائيليات، والموضوعات في كتب التفسير، للدكتور: محمد بن محمد أبو شهبة الرابعة ١٤١٠٨هـ مكتبة السنة، القاهرة.

٤) البداية والنهاية، لابن كثير، دار الفكر العربي، القاهرة.

٥) بنو إسرائيل في الكتاب والسنة، د. محمد سيد طنطاوي.

٦) تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت.

٧) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ط. الثانية ١٤٠٣م. دار الفكر، بيروت.

٨) تفسير البغوي، (معالم التنزيل) الطبعة الثانية، بهامش تفسير الخازن ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥ م.

٩) تفسير القرآن العظيم، لأبي حاتم الرازي، المطبوع جزآن، حققه وعلق حواشيه: أحمد عبد الله العماري الزهراني، ط الأولى ١٤٠٨هـ. مطبعة هجر، القاهرة.

١٠) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، علق حواشيه، وقدم له: عبد الوهاب عبد اللطيف، صححه، وأشرف عليه: محمد الصديق، ط ١٩٨٤م. مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة.

١١) التفسير والمفسرون، للدكتور: محمد حسين الذهبي، ط الثانية ١٣٩٦هـ. دار الكتب الحديثة، القاهرة.

١٢) تنوير الحوالك، شرح موطأ الإمام مالك، لجلال الدين السيوطي، نشر دار الفكر، بيروت.

١٣) تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، نشر دار صادر، بيروت.

١٤) الجامع لأخلاق الراوي، وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف، الرياض.

١٥) جامع البيان عن تأويل أي القرآن، لابن جرير الطبري، حققه وعلق حواشيه: محمود شاكر،

وراجعه، وخرج أحاديثه: أحمد شاكر، ط الثانية، دار المعارف، مصر.
١٦) جامع التحصيل، لأحكام المراسيل، للحافظ: صلاح الدين العلائي، نشر وزارة الأوقاف العراقية، بغداد.
١٧) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، للثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
١٨) شرح علل الترمذي، للإمام ابن رجب الحنبلي، دار المثنى، بغداد.
١٩) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، نشر إدارات البحوث العلمية، والإفتاء، والدعوة، والإرشاد، الرياض.
٢٠) علوم الحديث، لأبي عمرو ابن الصلاح، نشر المكتبة العلمية، بالمدينة المنورة.
٢١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للحافظ السخاوي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٢) الكامل في التاريخ، لعز الدين أبي الحسن، على الشيباني بن الأثير، دار صادر، بيروت.
٢٣) كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق: محمد عبد المنعم اليونسي، وإبراهيم عطوة عوض، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
٢٤) لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن، ط الثانية ١٣٧٥ هـ. مصطفى الحلبي، القاهرة.
٢٥) مباحث في علوم القرآن، للشيخ مناع القطان.
٢٦) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق: عبد الله إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ط الأولى ١٤٠٧هـ، مؤسسة دار العلم، الدوحة، قطر.
٢٧) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تصوير تركيا من النسخة الميمنية، ط الحلبي، القاهرة.
٢٨) معجم الدراسات القرآنية، د. ابتسام مرهون الصفار، الطبعة الأولى ١٩٨٤م مطبعة جامعة الموصل، العراق.
٢٩) معجم مصنفات القرآن الكريم، د. علي شواخ إسحاق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، دار الرفاعي للنشر، والطباعة، والتوزيع، الرياض.

٣٠) مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن خلدون، ط الأولى ١٩٧٨م. دار القلم، ببروت.
٣١) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، تحقيق: د. عدنان زرزور، ط الأولى ١٣٩١هـ، دار القرآن الكريم، الكويت.
٣٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.